

إشكالية تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Problematic of Enhancing the Competitiveness of SMEs in Algeria

مباركي سمرة

جامعة سيدي بلعباس

Sam_Mebarki@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/05/19

بوعقل مصطفى

جامعة سيدي بلعباس

Dr.Bouakel@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2018/02/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض مداخل دعم وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات التي تطرحها البيئة الاقتصادية المعاصرة، وقد تم تصميم استبانة شملت 89 مؤسسة تنشط على مستوى ستة ولايات، وتم معالجة البيانات المحصلة عبر برنامج SPSS v.24.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال تركز على عوامل الدفع التقليدية ككثافة اليد العاملة والموارد الطبيعية بدرجة عالية وهو ما جعلها تعجز عن منافسة المؤسسات الأجنبية المعتمدة على كثافة المعرفة وعالية التقنية. كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القدرة التنافسية، مداخل التطوير.

تصنيف JEL : D99, L29

Abstract:

This study aims to review the approaches for supporting and developing the competitiveness of small and medium enterprises (SMEs) in light of the challenges of the modern economic environment. Using a survey including 89 SMEs from six wilaya, and the data collected were processed through SPSS v.24.

The study concluded that SMEs in Algeria are still based on traditional boosting factors, such as labor intensity and natural resources, which have made them unable to compete with foreign enterprises which adopt high knowledge and technology.

Keywords: SMEs, Competitiveness, Development Approaches.

Jel Classification Codes: D99, L29.

1. مقدمة:

أحدثت التطورات المتسارعة في البيئة العالمية خصوصا مع تنامي ظاهرة العولمة تحديات كبيرة دفعت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التفكير في تبني مداخل حديثة قصد تعزيز قدرتها التنافسية، على غرار الأساليب التقليدية التي تقتضي منافسة سريعة حادة للمنتجات التي تعتمد بدرجة عالية على كثافة العمالة، الموارد الطبيعية وبنية أساسية رخيصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن جهة أخرى، تدخل المؤسسات من خلال الأساليب الحديثة في الاقتصاد العالمي التي تركز على الاستثمار في الحلقات العالية من سلسلة القيمة، ويتطلب هذا الأسلوب المنافسة في الابتكار، والبحث والتطوير، والتقدم التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، وكذا تطوير المهارات والطاقات التكنولوجية.

1.1. إشكالية الدراسة:

يعتبر الطريق التقليدي لزيادة القدرة التنافسية المرتكز على عاملي التكلفة والسعر أبرز المداخل المعتمدة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وقد تمكن عدد قليل جداً من هذا النمط حتى الآن من بناء قدرتها التنافسية من خلال التحول إلى التركيز على عوامل الجودة، والمرونة، والتصميم، وإمكانية التعويل على المنتج، وإقامة الشبكات، وفي سياق البحث عن خيارات وبدائل جديدة لتقوية تنافسية هاته المؤسسات تنبثق معالم الإشكالية المصاغة في السؤال الرئيسي التالي:

- ماهي مداخل دعم وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل تحديات البيئة الاقتصادية المعاصرة؟

2.1. الفرضية الرئيسية للدراسة:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0,05$) بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومداخل دعمها وتطويرها.

3.1. أهداف الدراسة:

- استعراض مختلف مداخل تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

4.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على مسألة مواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحويلات الاقتصادية العالمية، فضلا عن ضرورة تكثيف جهودها للبحث عن أنماط أخرى لتعزيز تنافسيتها وفرض وجودها في ظل اندماج الأسواق، تنامي مستوى الابداع والابتكار، وسيطرة ضوابط اقتصاد المنافسة والعديد من المتغيرات التي قد تعتبر عاملا حاسما في استقرار كيانها وتحديد مصيرها.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة

1.2. مفهوم القدرة التنافسية:

إن مفهوم القدرة التنافسية يستخدم على نطاق واسع ومستويات متعددة ويخضع لمعايير مختلفة وغير محددة.

1.1.2. على مستوى الدولة: التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية، وبالعولمة والاقتراب، وبرزت هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف (نوري، 2006).

2.1.2. على مستوى القطاع: التنافسية هي قدرة القطاع الانتاجي السليعي أو الخدمي على تحقيق قيمة مضافة عالية، ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين والمستهلكين، فضلا عن حرية دخول سوق العمل والخروج منها (عامر، 2014).

3.1.2. على مستوى المؤسسة: يرى الاقتصادي "Porter" 1990 أن التنافسية هي قدرة المؤسسة على جذب ودعم النشاطات التي تحقق التفوق والتميز على الآخرين (Chosniel, et al. 2014).

ويعتبر الاقتصادي "Vilev" 2007 أن التنافسية هي قدرة المؤسسة على توفير تجديلات وتحسينات مستمرة تعمل على خلق وتدعيم ميزة تنافسية مستدامة بناء على التفوق في الأداء الاقتصادي (Sibel, 2015). في حين يعرفها الاقتصادي "Li" 2011، بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المنشودة (العائدات، الحصة السوقية ...) فضلا عن ضمان التنمية والاستمرارية على المدى البعيد (Ramadhilla. 2014).

2.2. مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

1.2.2. إشكالية تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل صعوبة إيجاد تعريف موحد في وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى، أو قطاع وآخر، إذ أن اختلاف النشاط والقوى الانتاجية يؤدي بالضرورة إلى التباين في الحدود الفاصلة، ويمكن حصر هذه القيود فيما يلي (Sellemi, 1985):

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول وتباين الظروف الطبيعية والاقتصادية لكل منها؛
- تعدد وتنوع الأنشطة الاقتصادية؛
- تمايز الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لعدم وجود مؤشر معين لقياس حجمها.

2.2.2. المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2.2.2. المعايير الكمية: إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المؤشرات المحددة للحجم (سعد، 1998)، وتتناول هذه المعايير الجوانب الكمية التي تصلح للأغراض التنظيمية، إضافة إلى أنها ذات صبغة محلية كونها توضع تماشيا مع ظروف

الدولة (هالة، 2004)، وتخص مجموعة من الترتيبات التقنية والاقتصادية (فتحي، 2005).

2.2.2.2. المعايير النوعية: إن العجز النسبي للمعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دفع للتفكير في اعتماد معايير نوعية أكثر مرونة وتناسقا مع المتغيرات البيئية التي تحيط بالمؤسسة (مباركي، 2013).

3.2.2. تعريف المشرع الجزائري:

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي "كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية" (Journal Officiel, 02/2017).

الجدول رقم (1): معايير تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
1 - 9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
10 - 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
50 - 250	400 مليون - 4 مليار دج	200 مليون - 1 مليار دج

المصدر: قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02/2017، ص6.

3. الدراسات السابقة

1.3. دراسة غزيباون علي (2015)، حيث تمحورت هذه الدراسة حول إشكالية إيجاد آليات فعالة لدعم وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ديناميكية البيئة العالمية وتغيراتها السريعة، وأشارت الدراسة إلى أن دعم وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستدعي بذل جهود جبارة في مجالي التخطيط والتنظيم وتوعية مسيريها، كما يعود الدور الأكبر للدولة في تكييف المحيط من جهة، وتعزيز فئة المؤسسات المتوسطة قصد تفادي صعوبة احداث التكامل بين هذا القطاع والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى. وأضافت الدراسة أن بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتطلب مستويات عالية من المنافسة في ظل الانفتاح الاقتصادي، إضافة إلى أن المجهودات التي بذلتها الجزائر

في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تركت أثرا إيجابيا، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من الاهتمام، كما تبقى بعيدة عن تحقيق الاهداف التنموية المنشودة.

2.3. دراسة لزهري العابد (2013)، وقد تمحورت هذه الدراسة حول معالجة الأسس الفاعلة في تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل المتغيرات التي تقف عائقا أمام إمكانية صمودها ومواجهتها للأداء العالي للمؤسسات الأجنبية. وأسفرت نتائج الدراسة على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تواجه منافسة حادة من قبل المؤسسات الأوروبية والتي تفوقها عمالة، إنتاجا وتطورا، كما أن ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يرجع لجملة من الأسباب تشمل غياب الثقافة المقاولاتية، تراجع الابداع والابتكار ونقص هياكل الدعم المتخصصة، إضافة إلى تدهور محيط المؤسسة وغياب الاستراتيجيات الفعالة التي تقتضي على سبيل المثال انشاء حكومة الكترونية أو تأطير العناقيد الصناعية، وبالرغم من تحسن تنافسية التصدير إلا أن تنامي العوائق سابقة الذكر حال دون تحسن تنافسية الاستيراد والتنافسية العامة، كما أوضحت النتائج أن الجهود المبذولة على مستوى المؤسسة تعتبر العامل الحاسم لتعزيز تنافسياتها، فيما تبقى آليات الدعم الحكومي واستراتيجيات التحالف عوامل تكميلية.

3.3. دراسة مباركي سمرة (2013)، تمحورت هذه الدراسة حول تحليل أثر الشراكة الأورو متوسطية على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال التركيز على شق التنافسية وكيفية مواجهتها للمزاحمة الأجنبية. وقد توصلت الباحثة من خلال دراستها إلى جملة من النتائج أبرزها أن الجزائر قد استفادت من خبرة الهيئات الأوروبية في التسيير والتنمية الاقتصادية، فضلا عن قدراتها التنموية الهائلة، في المقابل لا يمكن إخفاء التكاليف الانتقالية المرتبة عن إلغاء الحواجز الجمركية وضعف الإيرادات من جهة والمخلفات التي تتركها حدة المنافسة الأجنبية على المنتجات المحلية من جهة أخرى. كما أعادت الجزائر بعث الروح في هذا القطاع من خلال التواصل الاقليمي والدولي، وحققت قفزة نوعية من خلال تسطير برامج لدعم هذا النمط من المؤسسات وتأسيس هياكل للإشراف على تأطير نشاطاتها، كما توضح أن انخراط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في برنامج إعادة

التأهيل كان لسبب وجيه وهو ضعف الموارد المالية فضلا على أن هذا البرنامج يعتبر وسيلة فعالة لتحسين القدرات التنافسية للمؤسسات صغيرة الحجم، حديثة النشأة على عكس المؤسسات المتوسطة التي استدعت ضرورة تكيف المحيط الذي تنشط فيه.

4.3. دراسة عامر محمد وجيه خربوطلي (2015)، تمحورت الدراسة حول إبراز مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد السوري وأهم العقبات التي تحول دون تنمية قدرته التنافسية والمركزة أساسا على محاور التكاليف، الجودة والتنوعية ودور الحكومة. وتوصلت الدراسة إلى أن لتدخل الحكومة في دعم القدرة التنافسية دورا فعالا في دفع وتيرة الاقتصاد السوري، عن طريق القنوات التنظيمية والتشريعية المساهمة في تشجيع قطاع الأعمال، وتشجيع تنافسية المؤسسات وضمان شفافية السياسات المالية والتجارية والعمل على ترقية القطاع المصرفي ومرونة نظام التمويل.

ومن خلال المعلومات والتحليل التي تقصاها الباحثة فقد توصلت إلى إدراك جملة من النتائج أبرزها أن ضعف التنافسية في السوق السورية يرجع إلى انخفاض سقف القيمة المضافة من جهة وتنامي تحديات العوائق الجمركية والأعباء الضريبية على المؤسسات المحلية، فضلا عن افتقار مناخ الأعمال للتدابير والإجراءات التي تدعم تنمية الكفاءات واستغلال الفرص، إضافة إلى توفر المؤسسات السورية على مزايا تنافسية غير مشغلة (نسبية).

5.3. دراسة فرحات غول (2006)، تمحورت الدراسة حول تحليل مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتطور اهتمامات الفكر الاقتصادي في تنظيم المحاور الرئيسية لتعزيز تواجدتها في بيئة أعمال دولية تنسم بحدة المنافسة وعدم اليقين، إضافة إلى ديناميكية المتغيرات التي أفرزتها ظاهرة العولمة الاقتصادية.

وتوصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أن تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات يستند إلى التحكم في عمليات التشخيص والتنفيذ الفعال للاستراتيجيات فضلا عن حتمية اعتماد مدخل إعادة الهندسة وترقية العنصر البشري والجودة الشاملة ومعايير الجودة والابتكار. وقصد ضمان فعالية هذه الأسس لا بد على المؤسسات تكيف ثقافتها التنظيمية مع تغيرات البيئة المعاصرة من جهة وتأهيل المحيط

الذي تنشط فيه هذه الاخيرة، مع التركيز على التنافسية غير المباشرة بالرغم من التعديلات الجذرية التي مست الاقتصاد الوطني وقطاع المؤسسات الاقتصادية إلا أن نتائج الاصلاحات سجلت أرقاما سلبية أكثر منها إيجابية نظرا لافتقار برامج التأهيل للفعالية والصرامة من جهة وتعدد جوانب الضعف في المؤسسات الوطنية من جهة أخرى.

6.3. دراسة لخلف عثمان (2004)، تمحورت الدراسة حول تقييم وسائل وأساليب الدعم وسياسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد إدراك مدى فعاليتها وتأثيرها على تطور هذا القطاع في ظل المنافسة التي تفرضها المتغيرات العالمية الحالية. وتوصلت الدراسة إلى أن قدرة هذا النمط من المؤسسات على المنافسة والبقاء في ظل التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي مستمدة من خصائصها الذاتية، إضافة إلى الانتشار الجغرافي والقدرة على التكيف مع طبيعة الأسواق، والتكامل مع المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد من الباطن. كما أكدت الدراسة أن تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يبقى دون المستوى المنتظر منه نظرا للنقص الواضح في الرؤية الاقتصادية والتغيرات العديدة التي طرأت على المستوى التنظيمي، وغياب سياسة تكوين المسيرين والعاملين في المؤسسات الخاصة، فضلا عن صعوبة الحصول على الملكية العقارية خاصة في المناطق الصناعية والضغط الجبائي والأعباء الاجتماعية، وكذا تعقيد وغموض النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي وجهل الآليات البنكية والمالية.

4. دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.4. مجتمع وعينة الدراسة:

عرفت الدراسة الميدانية توزيع 150 استمارة على ستة ولايات هي الجزائر العاصمة، وهران، تلمسان، سيدي بلعباس، غليزان وتيارت، وقد أسفرت العملية على استرجاع 113 استمارة بمعدل تجاوز 75%، غير أنه تم استبعاد منها 24 استمارة لأسباب شكلية وأخرى موضوعية، وبذلك أصبحت عينة الدراسة تتكون من 89 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

2.4. أدوات إجراء الدراسة:

1.2.4. أداة جمع البيانات:

قصد تحليل العلاقة بين هيكل السوق وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تصميم استبيان بناء على مجموعة من الدراسات السابقة، ثم تكييفها مع موضوع الدراسة وخصوصيات العينة. وسنقوم بمعالجة فقرتين شملت معلومات وخصائص عينة الدراسة، وكذا مداخل تطوير القدرة التنافسية، على شكل أسئلة متعددة الخيارات.

2.2.4. أداة معالجة البيانات:

تم الاعتماد على برنامج Excel إصدار 2013 وكذا برنامج SPSS إصدار 24 وذلك قصد معالجة البيانات واستخراج النتائج.

3.2.4. قياس ثبات الاستبانة:

من أجل البرهنة على أن الاستبانة تقيس المتغيرات المستهدفة والتأكد من صدقها تم إجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقراتها بحساب معامل (Alpha Cronbach)، واتضح من النتائج أن الأداة تتمتع بمعامل ثبات عال بلغ 92% وهي نسبة مرتفعة ومقبولة لإجراء الدراسة.

3.4. عرض نتائج الدراسة:

1.3.4. التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

بالنسبة للجزء المتعلق بالمعلومات الأساسية حول المؤسسات، فقد كانت نتائجه بعد تفرغ مجموعة الاستبانات الموزعة على العينة المحددة كما يلي:

1.1.3.4. حجم المؤسسة:

بلغ عدد المؤسسات المصغرة التي يتراوح عدد عمالها من 1 إلى 9 عمال 30 مؤسسة بنسبة تعادل 33,7%، أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة التي يتراوح عدد عمالها من 10 إلى 49 عامل فقد بلغ عددها 31 مؤسسة أي ما يعادل 34,8%، بينما بلغ عدد المؤسسات المتوسطة التي يتراوح عدد عمالها من 50 إلى 250 عامل 28 مؤسسة وبنسبة تقدر بـ 31,5% من إجمالي عينة الدراسة.

2.1.3.4. خبرة المؤسسة:

المؤسسات التي تتعدى مدة نشأتها 10 سنوات هي الأكثر حضورا بعدد بلغ 48 مؤسسة، أي ما يعادل 53,9% من إجمالي عينة الدراسة، مقارنة بالمؤسسات متوسطة الخبرة (5-10 سنوات) التي راجح عدد 29 مؤسسة وبنسبة تقدر بـ 32,6%، في حين بلغ عدد المؤسسات الناشئة (أقل من 5 سنوات) 12 مؤسسة وهو ما يعادل 13,5%.

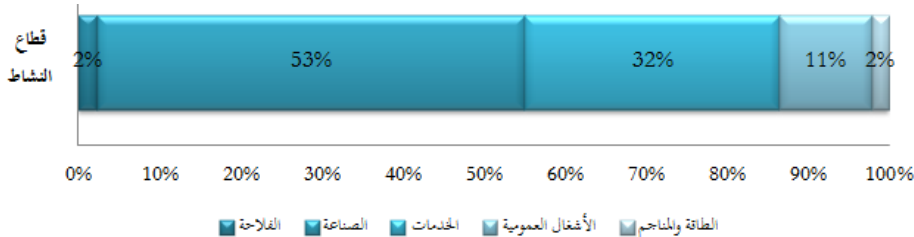
3.1.3.4. ملكية المؤسسة:

بلغ عدد المؤسسات الخاصة 75 مؤسسة أي ما يعادل 84%، في حين بلغ عدد المؤسسات العمومية 14 مؤسسة بنسبة تقدر بـ 16%، على غرار الحرف التقليدية التي لم تسجل أي مشاركة.

4.1.3.4. نشاط المؤسسة:

اشتملت عينة الدراسة على 47 مؤسسة صناعية (52,8%)، و28 مؤسسة خدماتية (31,5%)، إضافة إلى 10 مؤسسات تنشط في قطاع الأشغال العمومية (11,3%)، فيما سجلت المؤسسات الناشطة في مجال الفلاحة والطاقة والمناجم نسبة ضعيفة قدرت بـ 2,2% لكل منهما.

الشكل رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel

ومن حيث توزيع المؤسسات الصناعية المركبة لعينة الدراسة حسب نمط نشاطها، فإن البيانات تظهر أن المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية قد احتلت المركز الأول بعدد بلغ 28 مؤسسة وبنسبة قدرت بـ 59,6%، تليها في المركز الثاني كل من صناعة الحديد والصلب وصناعة النسيج والجلود بعدد راجح 5 مؤسسات لكل منهما، وبنسبة عادت 10,6% على الترتيب، في حين جاءت صناعة مواد البناء في المركز الثالث

ب 4 مؤسسات أي ما يعادل 8,5%، بينما احتلت كل من الصناعات الكيميائية والبلاستيكية، الصناعات الميكانيكية والكهربائية وكذا صناعة الورق والخشب مراكز متأخرة بنسب تراوحت بين 4,3% و 2,1% من إجمالي المؤسسات الصناعية على الترتيب.

2.3.4. تحليل نتائج الاستبانة:

6.1.4. مداخل دعم وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.6.1.4. المداخل الأساسية:

تشتمل هذه المداخل على العناصر الأساسية التي تؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين أهم هذه العوامل الموقع الجغرافي، اليد العاملة والمواد الأولية.

الجدول (2): المداخل الأساسية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المداخل الأساسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
ملائمة الموقع الجغرافي	4,11	0,89	جيد
كثافة اليد العاملة	3,99	0,99	جيد
وفرة المواد الأولية	3,97	0,98	جيد

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول (2) يتضح أن عينة الدراسة تتمتع بمستوى عالي للعوامل التي تندرج في إطار المداخل الأساسية بحيث تجاوزت كل المتوسطات الحسابية قيمة 3,97، واحتل عامل ملائمة الموقع الجغرافي المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر ب 4,11 وانحراف معياري قدره 0,89 وبدرجة جيد، ثم يلي ذلك عامل كثافة اليد العاملة بمتوسط حسابي يقدر ب 3,99 وانحراف معياري قدره 0,99 وبدرجة عالي، أما عامل وفرة المواد الأولية فقد احتل المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يقدر ب 3,97 وانحراف معياري قدره 0,98 وبدرجة عالية.

2.6.1.4. المداخل العامة:

من خلال الجدول (3) يتضح أن عينة الدراسة تتمتع بمستوى يتأرجح بين ضعيف، متوسط وجيد للعوامل التي تندرج في إطار المداخل العامة، بحيث عبرت المؤسسات عن حجم التعليم الأساسي في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر ب 3,43 وانحراف معياري

قدره 1,01 وبدرجة جيد، يليها في المرتبة الثانية كل من توفر وتنوع مصادر التمويل وكذا جودة التكنولوجيا بمتوسط حسابي (2,80 و 2,64) وانحراف معياري (0,96 و 0,88) وبدرجة متوسط على التوالي، في حين احتل مستوى البنية التحتية مركزا متأخرا بمتوسط حسابي بلغ 2,38 وبدرجة ضعيف.

الجدول (3): المداخل العامة لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المدخل العامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
توفر وتنوع مصادر التمويل	2,80	0,96	متوسط
جودة التكنولوجيا	2,64	0,88	متوسط
مستوى البنية التحتية	2,38	0,95	ضعيف
حجم التعليم الأساسي	3,43	1,01	جيد

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

3.6.1.4. المداخل المتقدمة:

من خلال الجدول (4) يتضح أن عينة الدراسة تتمتع بمستوى ضعيف إلى متوسط للعوامل التي تدرج في إطار المداخل المتقدمة، بحيث عبرت في المرتبة الأولى عن جودة التعليم العالي بمتوسط حسابي (2,99) وانحراف معياري (1,05)، يلي ذلك حوكمة نشاطات المؤسسة بمتوسط حسابي (2,81) وانحراف معياري (1,04)، في حين احتلت درجة تقدم البحث والتطوير المركز الثالث بمتوسط حسابي (2,60) وانحراف معياري (1,05)، وقد سجلت هذه العناصر تقييما متوسطا، بينما جاءت العناصر المتعلقة بحقوق الملكية الصناعية وتبني الذكاء الاقتصادي في مؤخرة الترتيب بمتوسطين حسابيين قدرا بـ 2,43 و 2,36 وبدرجة ضعيف.

الجدول (4): المداخل المتقدمة لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المدخل المتقدمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
درجة تقدم البحث والتطوير	2,60	1,05	متوسط
حقوق الملكية الصناعية	2,43	1,07	ضعيف
جودة التعليم العالي	2,99	1,05	متوسط
تبني الذكاء الاقتصادي	2,36	1,14	ضعيف
حوكمة نشاطات المؤسسة	2,81	1,04	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

4.6.1.4. المداخل الاستراتيجية:

اختلفت الدراسات حول مسألة السلوك الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال الجدول (5) فإن المداخل الاستراتيجية تعرف مستويات ضعيفة، وقد سجل التسيير الاستراتيجي متوسطا حسابيا يقدر بـ 2,56 وانحرافا معياريا قدره 0,94، ثم يلي ذلك التشخيص الاستراتيجي بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,37 وانحراف معياري قدره 1,05 وفي نفس السياق فقد احتل التحليل الاستراتيجي المركز الثالث بمتوسط حسابي بلغ 2,18 وانحراف معياري 1,00، بينما اعتبر المستجوبون مدخلي الرؤية الاستراتيجية واليقظة الاستراتيجية كأضعف المداخل تطورا على مستوى عينة الدراسة.

الجدول (5): المداخل الاستراتيجية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المداخل الاستراتيجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
التسيير الاستراتيجي	2,56	0,94	ضعيف
التشخيص الاستراتيجي	2,37	1,05	ضعيف
التحليل الاستراتيجي	2,18	1,00	ضعيف
الرؤية الاستراتيجية	2,02	1,09	ضعيف
اليقظة الاستراتيجية	2,01	1,22	ضعيف

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

5.6.1.4. مداخل الاستدامة:

يتبين من خلال الجدول (6) وبحسب آراء مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة لعينة الدراسة فإن كل العوامل المندرجة في إطار مداخل الاستدامة قد سجلت مستويات ضعيفة، بوفي هذا الصدد فقد تصدر كل من عامل الالتزام بمعايير الجودة والبيئة وكذا مستوى التكوين المتخصص المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,31) وانحراف معياري (1,31 و 1,12) على التوالي، أما حجم الابداع والابتكار فقط احتل المركز الأخير كأضعف هذه العوامل بمتوسط حسابي (2,04) وانحراف معياري (1,21).

الجدول (6): مداخل الاستدامة لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مداخل الاستدامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
حجم الإبداع والابتكار	2,04	1,21	ضعيف
مستوى التكوين المتخصص	2,31	1,12	ضعيف
الالتزام بمعايير الجودة والبيئة	2,31	1,31	ضعيف

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

4.4. مناقشة نتائج الدراسة:

1.4.4. المداخل الأساسية:

بما أن المؤسسات محل الدراسة تنشط في سوق عمل ممتاز من حيث الكثافة فإن ذلك يمنحها فيما بعد سيطرة أكبر على معايير انتقاء كفاءة العمالة المراد توظيفها والتحكم أكثر في ظروف العمل، مع ذلك تبقى الإشكالية مطروحة بخصوص جودة العمالة وقدرتها على خلق القيمة المضافة في المؤسسة مقارنة بتعدادها.

تنشط عينة الدراسة في ظروف جد ملائمة تتعلق بالقرب من الأسواق المستهدفة، وتباين من حيث الخصائص، مقومات النشاط والموارد الطبيعية التي تتوفر عليها كل ولاية على حدى، إضافة إلى قربها من شبكات النقل والخدمات اللوجيستكية مثل الموانئ والسكك الحديدية والطريق السيار، كما أنها تنشط في مناطق النشاط الأكثر حركية وأكبر المناطق الصناعية على المستوى الوطني، مما يسمح لها بالتحكم أكثر في ظروف المنافسة ومراقبة المنافسين ورصد سلوكيات العملاء، كما يساعد ذلك على تجنب عينة الدراسة المشاكل المتعلقة بالتموين، لاسيما وأن وفرة المواد الأولية تسمح بالضغط أكثر على تكاليف المدخلات، وهو ما يكسب المؤسسات ميزة تنافسية خصوصا على مستوى الأسعار.

2.4.4. المداخل العامة:

تستخدم المؤسسات محل الدراسة تكنولوجيا متقدمة نسبيا نظرا لارتفاع تكلفة التقنيات المتقدمة وأساليب التصنيع الحديثة من جهة، واحتكارها لدى المؤسسات الأجنبية الكبرى من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية من جهة أخرى، وهو ما يطرح

إلزامية انتهاز آليات أكثر مرونة تركز على البحث والتطوير، الابتكار والهندسة العكسية، كما أنها تتميز بانخفاض معامل رأس المال/العمل نسبيا مما يؤدي بها إلى زيادة قدرتها على استيعاب فائض العمالة.

من حيث مستويات التعليم فإن عينة الدراسة تنشط في بيئة اجتماعية ذات مكتسبات علمية قاعدية مما يجعلها مستعدة لتلقي دورات تدريبية وتكوينات متخصصة حسب المجال المستهدف من قبل المؤسسة، إضافة إلى أن طبيعة نشاطها تستلزم في بعض الحالات كثافة عمالية أكثر منها معرفية. للإشارة فإن أغلبية هذه الشريحة تتابع تكوينها مهنيا في المراكز والمعاهد المخصصة لتسهيل الاندماج في سوق العمل.

أن المؤسسات تعاني بشدة من ضعف مصادر التمويل اللازمة لتنشيط حركية المشاريع الاستثمارية نظرا لغياب شركات رأس المال المخاطر وارتفاع معدلات الفائدة، ويظهر ذلك جليا من خلال تصريح مسؤوليها بخصوص ارتفاع التمويل الذاتي وضعف القدرة على تحمل التكاليف، وكذا اعتبار هذا المدخل من أكبر معوقات نموها واستدامتها. إضافة إلى صعوبة الشروط الموضوعة للاستفادة من التمويل ومشاكل البيروقراطية وكذا ارتفاع مخاطر هذا النمط من المؤسسات وغياب ميكانيزمات تغطيتها يحد من مسألة الوصول إلى مصادر تمويل فعالة ومستدامة.

كما يمكن تفسير ذلك أيضا من خلال الإقبال المتزايد على هياكل دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات ما يعني بعبارة أو أخرى أن موارد انطلاق النشاط تعتبر من التحدي الأكثر تأثيرا بالدرجة الأولى على عينة الدراسة، وفي نفس السياق فإن البيانات السابقة تتوافق مع المعطيات المدلى بها في تقارير البنك العالمي وكذا المرصد العالمي للمقاولاتية بشأن تزايد نسبة الوفيات، تقطع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما كان المنتدى الاقتصادي العالمي قد عبر عن هذا المدخل ضمن المؤشرات الأسوأ أداءً في الجزائر خلال السنة الماضية.

إضافة إلى تدهور هيكل البنية التحتية كشبكة النقل، الصرف الصحي، الاتصالات والطاقة، وهو ما يصعب عمليات التمويل والتوزيع، وكذا الوصول إلى الأسواق الأجنبية

والمحلية، مع ارتفاع مخاطر التأخر في التسليم، الضياع أو فساد السلع، إضافة إلى ارتفاع تكاليف التخزين، وقد تسببت هذه الجزئيات في تدهور القدرة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة، كما يمكن الإشارة أيضا إلى أن ضعف صيانة الهياكل الأساسية يؤدي إلى إعاقة تطور نشاط تنظيم المشاريع في المناطق الريفية، وتقويض تسويق المنتجات المطورة إليها، فضلا عن نقص في الخدمات الحكومية كالخدمات المصرفية المعاصرة، وتفاقم مشكل العقار الذي يؤثر مباشرة في استقرار وديمومة عينة الدراسة لا سيما منها الصناعية، ومن جهة أخرى فإن تدني جودة البنية التحتية تؤدي إلى هروب استثمارات المؤسسات الأجنبية وعدم الاستفادة من مواردها، وهو ما يزيد من معضلة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

3.4.4. المداخل المتقدمة:

لقد استفادت المؤسسات نسبيا من مخرجات التعليم العالي من خلال توظيف خريجي الجامعات وإبرام عدة عقود ما قبل العمل بالتعاون مع أجهزة مساعدة الإدماج كالوكالة الوطنية للشغل، كما تسعى في هذا الإطار إلى استغلال هذه الشريحة نظرا لمؤهلاتها العلمية والفنية وقدرتها على تصميم الخطط ومواكبة المستجدات وكذا تقديم حلول للمشكلات التي تعترض عينة الدراسة، وعلى الرغم من ذلك فإن الباحثين يرون أن مجال التعليم العالي لا يزال يكتنفه العديد من النقائص، خصوصا إذا ما تم الاعتماد بالتقارير الدولية المفصلة لهذا المدخل، إضافة إلى المفارقة القائمة بين التكوين النظري للطلبة والتأسيس الميداني القائم على كيفية التعايش مع متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة.

كما تبرز عينة الدراسة من خلال البيانات السابقة أنها لا تتمتع بالقدرة الكافية على مواجهة التحديات التي تدفع بالاجتهاد أكثر لضبط القرارات السليمة التي تأخذ في الحسبان الأبعاد الاجتماعية والبيئية بغض النظر عن تحقيق الأرباح فقط، فضلا عن صعوبة المشاركة في تحديد الاستراتيجية لاعتبارات تتعلق بتمركز عملية صنع القرار لدى مالك المؤسسة فقط، علاوة على ذلك فإن عينة الدراسة تتحكم نسبيا في عوامل الإفصاح بالقوائم المالية والالتزام بضوابط المسؤولية، وذلك نظرا لصغر حجمها وبساطة تركيبها، كما

يصعب ضبط العلاقة بين مجالس الإدارة والمساهمين كون أن 95% من عينة الدراسة تسير عن طريق مالكيها أو أجراء.

ومن جهة أخرى فإن المؤسسات لا تبذل مجهودات في إطار البحث العلمي وتطوير أساليب الانتاج والتصنيع والتوسع في دراسة الأسواق والتي تتطلب موارد مالية ضخمة، كما تبين من خلال المقابلة الشفوية مع المبحوثين أن معظم عينة الدراسة لا تمتلك أقسام خاصة بالبحث والتطوير، الأمر الذي يدفع بها إلى تقليد نماذج متقدمة من الذكاء الاقتصادي لتفعيل أنشطة الانتاج، التوزيع وحتى التسويق.

كما عجل الانتشار الواسع للأسواق الموازية بتفاهت التزوير في العلامات التجارية، خصوصاً المنتجات القادمة من جنوب وشرق آسيا في ظل تراجع نشاط أجهزة المراقبة وعدم التطبيق الصارم للإجراءات الردعية وهو ما زاد من انحصار تنافسية عينة الدراسة، وإقبالها للمتاجرة في الأسواق الموازية، للإشارة فإن عدد براءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة في المعهد الوطني للملكية الصناعية يعتبر ضعيفا جدا نظرا لاستيراد أغلب التقنيات من الخارج وخمول الابتكار الصناعي المحلي.

4.4.4. المدخل الاستراتيجية:

يرجع ضعف عينة الدراسة على تتبع تحقق أهدافها الاستراتيجية والعمل على تحديد البدائل المستقبلية، إما لاعتماد المؤسسة على خبرتها الماضية والحدس والتجربة في التسيير أو لعدم وجود نظام معلومات متكامل وضعف الموارد المالية ونقص الكفاءات، ويصعب الحديث أكثر عن المفهوم الاستراتيجي وتطويعه في هذا النمط من المؤسسات نظرا لغياب مجال الإدارة والتخطيط، وكذا انفراد المالك بسلطة اتخاذ القرار.

من جهة أخرى فإن هذه المؤسسات عاجزة عن خلق تصور جديد لحالتها المستقبلية التي تسعى لبلوغها، وبالتالي القدرة على تجاوز الأنماط التقليدية للتركييب والأنشطة التي لا تخدم مصلحتها، كما أنها تعتمد في المقابل على الأساليب التقليدية في التنظيم والتحليل والتي تتطلب مرونة أكبر لمجاراة التطورات البيئية الحديثة.

إضافة إلى أنها لا تتمتع بالقدرة على رصد تغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها ولا حتى التنبؤ بالتحولات ذات العلاقة بدرجة استقرار أو نمو الأسواق، ضبط سلوكيات العملاء وتحديد حركية المنافسين وحصصهم السوقية. كما تجدر الإشارة إلى غياب خلايا اليقظة الاستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعف أنظمة المعلومات وكذا افتقار العمال للكفاءات والمهارات اللازمة، ما يعني بعبارة أو أخرى افتقار عينة الدراسة للفكر الاستراتيجي.

5.4.4. مداخل الاستدامة:

إن عدم تخصيص عينة الدراسة لأقسام البحث والتطوير نتيجة هشاشة هيكلها، تقادم التكنولوجيا المستخدمة والتكاليف المرتفعة، والعديد من المتغيرات التي جعلتها لا تقيم بجودة المنتج سوى وفقا للمعايير المحلية، وهي المفارقة التي تطرح نفسها خصوصا وأنها صرحت باعتمادها على هذا المدخل في تعزيز ميزتها التنافسية، للعلم أيضا فإن أغلب عينة الدراسة من خلال المقابلة لا تمتلك شهادة الجودة العالمية إلا قلة من المؤسسات المتوسطة، كما أنها تنشط على مستوى الأسواق المحلية فقط وبالتالي فهي تجاري سلوكيات المستهلكين (الاهتمام بالكمية والأسعار). غير أن الجدير بالانتباه هو أنه في حالة امتداد نشاطها خارج النطاق المحلي فإنها إشكالية مراعاتها لمعايير الجودة العالمية ستكون أول أسباب فشلها في تدويل أنشطتها أو منتجاتها.

وفي نفس السياق فقد عبر المبحوثون عن غياب مراكز التدريب والتكوين ذات الاختصاصات العالية والتي تسمح للعمال باكتساب مهارات وظيفية وتسييرية تزيد من أداء المؤسسة وتقوي مكانتها في السوق، فضلا عن تدهور العلاقة بين المؤسسات ومراكز البحث قصد استغلال مخرجات البحث العلمي وانعزال المؤسسات الجامعية عن الاندماج في ميادين التجارة والصناعة والمقاولاتية.

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع تكاليف الدورات التكوينية بالخارج أو حتى المنظمة من قبل القطاع الخاص تحول دون مغامرة عينة الدراسة بالتعاقد قصد تحسين كفاءة وجودة المورد البشري وترقية مهاراته المهنية والعلمية. زيادة عن افتقارها لعدة مقومات كثقافة

الابداع وضعف القدرة على توليد الأفكار الجديدة وعدم تثمين رأس المال البشري الذي يعتبر أساس ابتكار التقنيات والأساليب التصنيعية التي تساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة واستدامة ميزاتها التنافسية.

5.4. اختبار فرضيات الدراسة:

قصد اختبار صحة الفرضيات تم اللجوء إلى معامل الارتباط لـ "بيرسون" بغية معرفة مدى الارتباط بين توجه عينة الدراسة نحو مداخل الدعم والتطوير المختلفة ومستوى قدرتها التنافسية. بمعنى آخر محاولة تشخيص القدرة التنافسية لعينة الدراسة من خلال تحليل توجهها نحو مداخل الدعم والتطوير.

الفرضية الجزئية الأولى: تظهر نتائج الجدول (7) عدم وجود ارتباط بين القدرة التنافسية لعينة الدراسة ومدى توجهها نحو مداخل الدعم الأساسية، حيث انحصرت معاملات الارتباط بين 0,077 و 0,172 كما أن مستوى الدلالة سجل قيما تتعدى 0,05، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تفيد بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومداخل الدعم الأساسية.

الفرضية الجزئية الثانية: تظهر نتائج الجدول (7) وجود ارتباط متفاوت بين القدرة التنافسية لعينة الدراسة ومدى توجهها نحو مداخل الدعم العامة، لا سيما ما يتعلق بالتمويل والبنية التحتية وكذا جودة التكنولوجيا، حيث انحصرت معاملات الارتباط هذا المدخل بين 0,242 و 0,339 كما أن مستوى الدلالة سجل قيما أقل من 0,05، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومداخل الدعم العامة.

الفرضية الجزئية الثالث: تظهر نتائج الجدول (7) وجود ارتباط متفاوت أيضا بين القدرة التنافسية لعينة الدراسة ومدى توجهها نحو مداخل الدعم المتقدمة، لا سيما ما يتعلق جودة التعليم العالي، تبني الذكاء الاقتصادي، حماية حقوق الملكية الصناعية وكذا درجة تقدم البحث والتطوير، حيث انحصرت معاملات الارتباط هذه المداخل بين 0,275 و 0,341 كما أن مستوى الدلالة سجل قيما أقل من 0,05 باستثناء حوكمة نشاطات المؤسسة،

وبذلك نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومداخل الدعم المتقدمة.

الفرضية الجزئية الرابعة: تظهر نتائج الجدول (7) وجود ارتباط قوي بين القدرة التنافسية لعينة الدراسة ومدى توجهها نحو مداخل الدعم الاستراتيجية، حيث انحصرت معاملات الارتباط هذا المدخل بين 0,294 و 0,464 كما أن مستوى الدلالة سجل قيما أقل من 0,05، وبذلك نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومداخل الدعم الاستراتيجية.

الفرضية الجزئية الخامسة: تظهر نتائج الجدول (7) وجود ارتباط متفاوت بين القدرة التنافسية لعينة الدراسة ومدى توجهها نحو مداخل الاستدامة، حيث انحصرت معاملات الارتباط هذا المدخل بين 0,247 و 0,344 كما أن مستوى الدلالة سجل قيما أقل من 0,05، وبذلك نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومداخل الاستدامة.

الجدول (7): اختبار ارتباط القدرة التنافسية لعينة الدراسة بمدى توجهها نحو مداخل الدعم والتطوير

المتوسط الحسابي للقدرة التنافسية	معامل ارتباط	المداخل العامة	المتوسط الحسابي للقدرة التنافسية	معامل ارتباط	المداخل الأساسية
0,273**	معامل ارتباط بيرسون	جودة	0,172	معامل ارتباط بيرسون	ملائمة الموقع
0,010	مستوى المعنوية	التكنولوجيا	0,108	مستوى المعنوية	الجغرافي
0,311**	معامل ارتباط بيرسون	مستوى البنية	0,077	معامل ارتباط بيرسون	كثافة اليد
0,003	مستوى المعنوية	التحتية	0,471	مستوى المعنوية	العاملة
0,339**	معامل ارتباط بيرسون	وفرة وتنوع	0,077	معامل ارتباط بيرسون	وفرة الموارد
0,001	مستوى المعنوية	مصادر التمويل	0,475	مستوى المعنوية	الأولية
0,242*	معامل ارتباط بيرسون	حجم التعليم	---	---	---
0,022	مستوى المعنوية	الأساسي	---	---	---

المتوسط الحسابي للقدرة التنافسية	معامل ارتباط	المدخلات الاستراتيجية	المتوسط الحسابي للقدرة التنافسية	معامل ارتباط	المدخلات المتقدمة
0,374**	معامل ارتباط بيرسون	التسيير	0,275**	معامل ارتباط بيرسون	درجة تقدم
0,000	مستوى المعنوية	الاستراتيجي	0,009	مستوى المعنوية	البحث والتطوير
0,464**	معامل ارتباط بيرسون	التشخيص	0,308**	معامل ارتباط بيرسون	حقوق الملكية
0,000	مستوى المعنوية	الاستراتيجي	0,003	مستوى المعنوية	الصناعية
0,294**	معامل ارتباط بيرسون	التحليل	0,341**	معامل ارتباط بيرسون	جودة التعليم
0,005	مستوى المعنوية	الاستراتيجي	0,001	مستوى المعنوية	العالي
0,451**	معامل ارتباط بيرسون	الرؤية	0,323**	معامل ارتباط بيرسون	تبني الذكاء
0,000	مستوى المعنوية	الاستراتيجية	0,002	مستوى المعنوية	الاقتصادي
0,392**	معامل ارتباط بيرسون	اليقظة	0,171	معامل ارتباط بيرسون	حوكمة المؤسسة
0,000	مستوى المعنوية	الاستراتيجية	0,110	مستوى المعنوية	

المتوسط الحسابي للقدرة التنافسية	معامل ارتباط	مداخل الاستدامة
0,344**	معامل ارتباط بيرسون	حجم الإبداع
0,001	مستوى المعنوية	والإبتكار
0,320**	معامل ارتباط بيرسون	مستوى التكوين
0,020	مستوى المعنوية	المتخصص
0,247*	معامل ارتباط بيرسون	الالتزام بمعايير
0,020	مستوى المعنوية	الجودة والبيئة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

5. خاتمة:

إن المعالم الجديدة للاقتصاد العالمي استوجبت على مختلف الدول تسطير استراتيجيات تتمايز بتمايز خصوصيات اقتصاداتها، وتستجيب لمتطلبات دعم وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالنظر إلى تعقد هذه الأخيرة واختلاف مستويات تحليلها وتعدد العوامل المؤثرة فيها فقد سعت الدراسة إلى اقتراح خمسة مداخل متكاملة يمكن تبنيها بهدف تشخيص واستهداف آليات تعزيزها بأكثر دقة ونجاعة، على أن يتم تفعيل هذه المداخل بالتنسيق والتعاون بين جميع العناصر الفاعلة على المستوى الكلي، القطاعي والجزئي.

1.5. نتائج الدراسة:

- لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تركز على عوامل الدفع التقليدية ككثافة اليد العاملة والموارد الطبيعية بدرجة عالية وهو ما جعلها تعجز عن منافسة المنتجات الأجنبية المعتمدة على كثافة المعرفة وعالية التقنية؛
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المداخل الأساسية لتعزيز تنافسيتها ذات درجة عالية من حيث ملائمة الموقع الجغرافي، كثافة اليد العاملة ووفرة المواد الأولية.
- تعاني المؤسسات من ضعف المداخل العامة كتقادم تكنولوجيا التصنيع نتيجة قلة مصادر التمويل إضافة إلى تدهور البنية التحتية كشبكات النقل، شبكات الصرف الصحي، خدمات الاتصالات والكهرباء وتفاقم مشاكل العقار.
- تعرف المؤسسات تذبذبا محسوسا في العوامل المتقدمة حيث أبدت تحكما نسبيا في حوكمة العلاقات والاستفادة من مخرجات التعليم العالي، بينما تبقى عوامل الذكاء الصناعي ودرجة تقدم البحث والتطوير دون المستوى الأمثل.
- تفتقر المؤسسات لعدة مقومات استدامة قدرتها التنافسية كثقافة الابداع وضعف القدرة على توليد الأفكار الجديدة وعدم تثمين رأس المال البشري، فضلا عن عدم الالتزام بمعايير الجودة وغياب نظام تكوين متخصص.

2.5. توصيات الدراسة:

- إن إرساء منهجية فعالة لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يستدعي تخطيط استراتيجية تتضمن تكامل عوامل الدعم والتطوير على مستوى التمويل، التكنولوجيا وتحسين البنية التحتية كأهم المداخل العامة، وكذا العمل على رفع جودة التعليم العالي وتشجيع البحث العلمي، بالإضافة إلى ضمان حوكمة علاقات المؤسسة والقدرة على توليد أساليب تصنيع أكثر نجاعة في إطار المداخل المتقدمة.
- قصد ضمان استدامة القدرة التنافسية للمؤسسة في ظل ارتفاع حدة التغيرات البيئية، فلا بد من تنمية الاستثمار في الحلقات المعتمدة على الابداع والابتكار فضلا عن

الالتزام بمعايير الجودة وترسيخ نظام تكوين متخصص، كما أن رصد تحولات المحيط وتتبع حركية المؤسسة هما من أهم العوامل المؤثرة على خلق تصور جديد لوضعيتها الاستراتيجية في المستقبل، على ضوء تفاعل مجموعة واسعة من الشرائح والجهات الفاعلة في تجسيد هذه المنهجية.

6. قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب والمؤلفات:

1. سعد عبد الرسول محمد (1998)، "الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي"، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية.
2. فتحي السيد عبده السيد أحمد (2005)، "الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
3. هالة محمد لبيب عبه (2004)، "إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

الأطروحات:

1. غزيبان علي (2015)، "أساليب تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.
2. فرحات غول (2006)، "مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية - حالة المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
3. لخلف عثمان (2004)، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
4. لزه العابد (2013)، "إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة.
5. مباركي سمرة (2013)، "تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات البيئية الجديدة"، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس.

المجلات العلمية:

1. عامر محمد وجيه خربوطلي (2014)، "العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول.
2. نوري منير (2006)، "تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع.

باللغة الفرنسية:

Ouvrages:

1. Sellemi Ammar (1985), "Petite et moyenne industrie et développement économique", Edition SNED, Alger.

Textes Législatifs:

2. Loi n°17-02 du 10 Janvier 2017 portant la loi d'orientation sur la promotion des petites et moyennes entreprises (PME), Journal Officiel Algérien, n°02/2017.

باللغة الانجليزية:

Scientific Journals:

1. Chosniel Elikem Ocloo, Selorm Akaba, David Kwaku Worwui-Brown (2014), Globalization and Competitiveness: Challenges of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Accra-Ghana, International Journal of Business and Social Science, Vol. 5 No. 4.
2. Ramadhilla Maghfira Utami, Donald Crestofel Lantu (2014), Development Competitiveness Model for Small-Medium Enterprises among the Creative Industry in Bandung, Procedia - Social and Behavioral Sciences (115).
3. Sibel Ahmedova (2015), Factors for Increasing the Competitiveness of Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs) In Bulgaria, Procedia - Social and Behavioral Sciences, (195).